محافظة الأحمدي تحصد 235 صفقة عقارية خلال الشهر

373 مليون دينار..قيمة تداولات العقود والوكالات في مايو 2014

■ الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين في سوق الكويت للأوراق المالية ولكن نصيبهم إلى هبوط

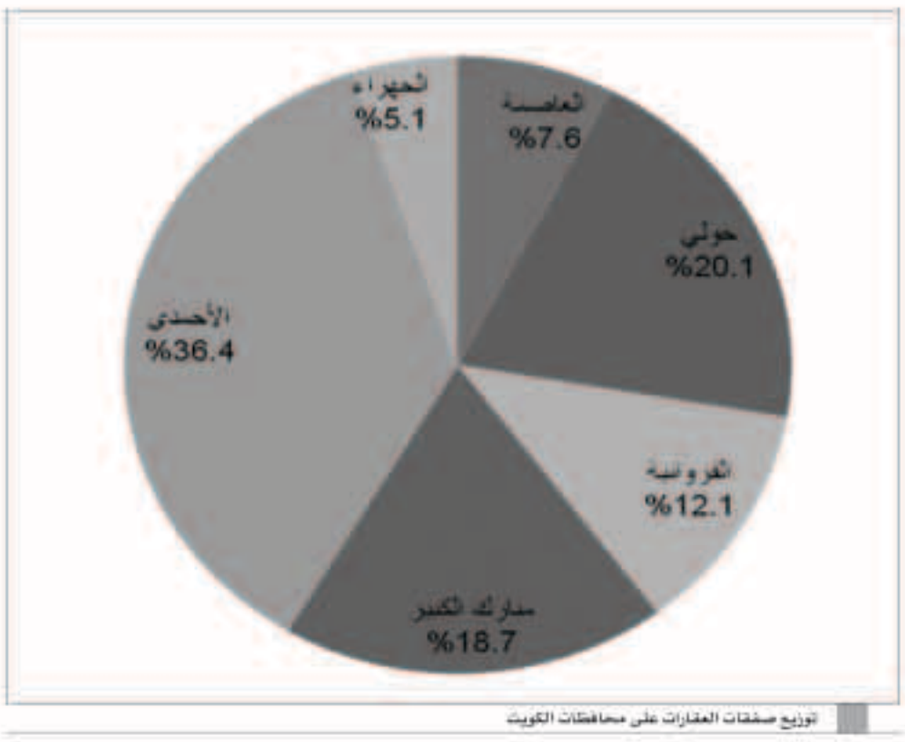

توزيع صفقات العقارات على محافظات الكويت

■ قيمة تداولات النشاط التجاري ترتفع إلى نحو 39.9 مليون دينار

■ السوق الكويتي الأحوج إلى الانضمام مؤشر «مورغان ستانلي»

■ أداء البورصة خلال الأسبوع الماضي مختلط حيث انخفض كل من مؤشر القيمة المتداولة والكمية المتداولة وقيمة المؤشر العام بينما ارتفع مؤشر عدد الصفقات

أوضح تقرير «الشال» أن آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- تشير إلى انخفاض في سيولة سوق العقار، في مايو 2014، مقارنة بسيولة أبريل 2014، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 372.9 مليون دينار كويتي، وهي قيمة ادنى بما نسبته - 22 في المئة عن مثيلتها في أبريل 2014، البالغة نحو 478.1 مليون دينار كويتي، بينما نجدها ارتفعت بما نسبته 22.4 في المئة مقارنة مع سيولة مايو 2013. وتوزعت تداولات مايو 2014 ما بين نحو 360.3 مليون دينار كويتي، عقوداً، ونحو 12.6 مليون دينار كويتي، وكالات، وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 646 صفقة «بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي»، توزعت ما بين 611 عقوداً و35 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بنحو 235 صفقة وممثلة بنحو 36.4 في المئة من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 130 صفقة وتمثل نحو 20.1 في المئة، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد تداول بـ 33 صفقة ممثلة بنحو 5.1 في المئة ..

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 179 مليون دينار كويتي منخفضة بنحو -25.5 في المئة مقارنة مع أبريل 2014، عندما بلغت نحو 240.4 مليون دينار كويتي، مع انخفاض في نسبة مساهمتها إلى نحو 48 في المئة من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 50.3 في المئة في أبريل 2014. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهراً نحو 192.6 مليون دينار كويتي، أي ان قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته -7.1 في المئة مقارنة بالمعدل. كما انخفض عدد الصفقات لهذا النشاط الى 493 صفقة في مايو 2014 مقارنة بـ 539 صفقة في أبريل 2014، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 363 الف دينار كويتي.

وانخفضت أيضاً، قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري الى نحو 149.1 مليون دينار كويتي أي بانخفاض بنحو - 24.2 في المئة مقارنة مع أبريل 2014، حين بلغت نحو 196.8 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبتها من جملة السيولة الى نحو 40 في المئة مقارنة بما نسبته 41.2 في المئة في أبريل. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 161.5 مليون دينار كويتي، أي ان قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته - 7.7 في المئة مقارنة بمعدل 12 شهراً الفائتة. كما انخفضت عدد صفقاته الى 140 صفقة مقارنة بـ 190 صفقة في أبريل 2014، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 1.065 مليون دينار كويتي، بارتفاع عن معدل شهر أبريل بنحو 2.8 في المئة .

وارتفعت، قيمة تداولات النشاط التجاري الى نحو 39.9 مليون دينار كويتي، أي ارتفاع بنحو 1.7 في المئة مقارنة مع أبريل 2014، حين بلغت نحو 39.2 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية الى نحو 10.7 في المئة مقارنة بما نسبته 8.2 في المئة في أبريل. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 39.4 مليون دينار كويتي، أي ان قيمة تداولات هذا الشهر أعلى بقليل من متوسط 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 10 صفقات بينما كانت 13 صفقة في أبريل، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة نحو 3.987 مليون دينار كويتي. وبلغت قيمة تداولات نشاط المخازن في أبريل 2014 نحو 4.9 ملايين دينار كويتي، وبصفقتين خلال ذلك الشهر.

وعند مقارنة تداولات شهر مايو 2014 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة «مايو 2013»، نلاحظ ارتفاعاً في سيولة السوق العقاري، من نحو 304.6 مليون دينار كويتي إلى 372.9 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 22.4 في المئة كما أسلفنا. وشمل الارتفاع النشاط الإستثماري، بنسبة 42.1 في المئة ، والنشاط التجاري بنسبة 12.5 في المئة ، ونشاط السكن الخاص بنسبة 10.7 في المئة .

وتشير آخر البيانات المنشورة لبنك الكويت المركزي لشهر أبريل 2014، إلى استمرار ارتفاع قيمة القروض الشخصية «المخصصة للاغراض غير التجارية ولاسيما ما يذهب لشراء السكن» مقارنة بنهاية شهر مارس 2014. فقد بلغ مجموع هذه القروض نحو 7366.2 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 1.7 في المئة في شهر واحد. وبلغت نسبة نمو قيمة هذه القروض خلال 12 شهراً نحو 14.4 في المئة . وتمثل هذه القروض نحو 63.4 في المئة من إجمالي القروض الشخصية للافراد. وسوف ننتظر نشر بيانات القروض لشهر مايو لنرى ما إذا كان نمو القروض مستمراً، وبأي وتيرة.

خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية «يناير - مايو 2014»

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2014/01/01 إلى 2014/05/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ولكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 52.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «59.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، و47.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «57.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.545 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 1.381 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، نحو 164.280 مليون دينار كويتي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 27.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «17.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، و19.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «18.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 806.955 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 560.659 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراءً، نحو 246.297 مليون دينار كويتي، أي أن تصبيها إلى ارتفاع.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء «المحافظ»، فقد استحوذ على 20.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «16.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، و15.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «19.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 596.774 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 450.834 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، نحو 145.940 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 10 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «5.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، و7.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «4.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 292.058 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 228.135 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراءً، نحو 63.923 مليون دينار كويتي، أي أن المؤسسات والشركات والصناديق كلها كسبت حصة في السوق على حساب الأفراد، وهو مؤشر إيجابي يتسق مع اتجاه السيولة في الشهور الأربعة -فبراير إلى مايو- إلى الشركات الثقيلة، ولكن لازال الوقت مبكراً لاستخلاص نتائج صلبة.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 2.644 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 90.2 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «92.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 2.460 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 83.9 في المئة ، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «92.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعاً، نحو 184.067 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 12.2 في المئة أي تضاعف تقريباً نصيب المستثمرين من خارج الكويت من الأسهم المشتراة وهو مؤشر إيجابي آخر، «6.1 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، أي ما قيمته 357.811 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة 204.071 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «5.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراء، نحو 153.740 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 3.9 في المئة ، «1.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، أي ما قيمته 113.592 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المباعة، نحو 2.8 في المئة ، «2 في المئة للفترة نفسها من عام 2013»، أي ما قيمته 83.265 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، نحو 30.327 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، «نحو 87.1 في المئة للكويتيين و9.6 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.4 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي»، «مقارنة بنحو 92.5 في المئة للكويتيين ونحو 5.7 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.8 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للشهور الخمسة الأولى من عام 2013»، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين خارجيين، وبإقبال أكبر من مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للافراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة، ما بين بداية العام ومايو 2014، بما نسبته -61.5 في المئة ، «مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 33.3 في المئة ما بين نهاية ديسمبر 2012 ونهاية مايو 2013»، ومعها بلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أبريل 2014، نحو 51.573 حساباً، أي ما نسبته 15.6 في المئة من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 66.411 حساب في نهاية مايو 2014، أي ما نسبته 20.1 في المئة من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، منخفضاً عن مستوى نهاية أبريل 2014، بنحو -22.3 في المئة ، خلال شهر واحد.

السيولة ومؤشر «مورغان ستانلي»

هدف رئيسي تنشده الأسواق المؤهلة لدخول مؤشر «مورغان ستانلي» بعد ترقيتها إلى مستوى الأسواق الناشئة، هو ارتفاع جاذبية هذه الأسواق للسيولة، وتزن أسواق دبي وأبوظبي وقطر نحو 1.05 في المئة من مكونات مؤشر «مورغان ستانلي»، وعليه يفترض أن تحظى بسيولة في حدود هذه النسبة من تلك الأموال المخصصة للاستثمار في تلك الأسواق، وجذب السيولة لأسواق الأسهم في إقليم الخليج ليس هدفاً رئيسياً، والواقع أن وفرة السيولة في دول الإقليم تسبب مشكلة رئيسية لأسواق الأسهم المحلية في أحوال ما يسمى بالرواج، لأن أثر وفرتها مع ندرة فرص الاستثمار الأخرى يهدد دائماً بفقاعات في أسعار الأصول المالية، وتدفق السيولة الأجنبية بوفرة، قد يرفع من مخاطر الفقاعات، فهي أموال ساخنة، أي سريعة الدخول والخروج، تدفع بالأسعار إلى الأعلى، وعادة هي أول من ينسحب من تلك الأسواق.

ومازال الوقت مبكراً لقياس تأثير دخول الأسواق الثلاثة على سيولة تلك الأسواق، ولكننا قمنا بمتابعة مستويات السيولة منذ إعلان تركزية تلك الأسواق في 12 يونيو 2013 إلى نهاية الأسبوع قبل الفائت موزعة على ثلاث فترات ومقاسة بمعدل قيمة التداول الأسبوعي. الحقبة الأولى هي نصف السنة الثاني من عام 2013، والثانية للشهور الأربعة الأولى من عام 2014، والثالثة هي الأسابيع ما بين بداية شهر مايو، وهو شهر اتخاذ القرار النهائي مضافاً إليه زمن نفاذ القرار، أي ما بين 2014/06/02 و2014/06/09.ويبدو أن سيولة الأسواق -السيولة المحلية والأجنبية- زادت بشكل ملحوظ، وذكرنا في تقارير سابقة لنا بأن الأسواق الثلاثة حصدت المراكز الثلاثة الأولى في ارتفاع الأسعار أيضاً.

ولأن سيولة الأسواق تزداد أو تنخفض لمبررات أخرى لا تقل أهمية مثل تعافي الشركات أو تعافي الاقتصادات التي تعمل فيها، تابعنا تغير مستوى السيولة في سوقين رئيسيين آخرين في الإقليم وخلال نفس الفترات، وهما السوق السعودي والسوق الكويتي، ويبدو أن السوق السعودي سار في نفس الاتجاه وإن بمعدلات أقل، بينما ظل السوق الكويتي ضعيف السيولة وتتطور باتجاه سالب، ولاعتبارات خاصة بالكويت، لا يصلح سوقها حالة مقارنة، ويمكن أن يعزى الفارق في نمو السيولة ما بين الأسواق الثلاثة -دبي وأبوظبي وقطر- والسوق السعودي إلى أثر التصنيف إلى مستوى الأسواق الناشئة.

وتظل مع مبدأ إعداد أسواق الإقليم الأخرى لتصنيف الأسواق الناشئة رغم عدم حماسنا للنمو في السيولة الذي يأتي معها، ولكن التنظيم والانضباط والعمق ونوعية وكم المعلومات، كلها ميزات تستحق العمل من أجلها، ولا يأس من تحوط استثنائي لمخاطر ارتفاع السيولة، والأجنبي منها تحديداً، ويبقى السوق الكويتي الأحوج إلى الانضمام، فهو يفتقر إلى التنظيم وخلافات مؤسساته المعلنة والخافية كبيرة، وإدارته الاقتصادية ضعيفة، والبيئة السياسية مضطربة، لذلك سارت سيولته بالسالب ودفعت البلد تكاليف غير ضرورية لأزمة يفترض أنها ليست أزمتها.

	التغير %	التغير القيمة	2013/03/31 (ألف دينار كويتي)	2014/03/31 (ألف دينار كويتي)	البيان
↑	21.9%	1,330,080	6,076,822	7,406,902	مجموع الأصول
↑	24.8%	1,349,028	5,434,191	6,783,219	مجموع المطلوبات
↓	-5.9%	(30,031)	509,186	479,155	حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
↑	10.2%	5,698	56,014	61,712	مجموع الإيرادات التشغيلية
↑	5.4%	1,427	26,222	27,649	مجموع المصروفات التشغيلية
↑	63.9%	4,660	7,295	11,955	المخصصات
↓	-17.2%	(734)	4,265	3,531	الضرائب
↑	1.9%	345	18,232	18,577	صافي الربح
					المؤشرات
↓			1.2%	1.0%	**العائد على معدل الأصول
↑			12.5%	14.4%	**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
↑			40.5%	42.3%	**العائد على معدل رأس المال الخاص بمساهمي البنك
↑	3.7%	20	540	560	ربحية السهم الواحد (فلس)
↑	10.9%	1.1	10.1	11.2	تقلل سعر السهم (فلس)
↓			13.4	12.5	*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)
↑			1.3	1.5	*مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)

المؤشرات المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤ لبنك برقان

نتائج بنك برقان - 31 مارس 2014

أعلن بنك برقان نتائج أعماله، للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 18.6 مليون دينار كويتي، وبارتفاع مقداره نحو 345 ألف دينار كويتي، أو ما يعادل 1.9 في المئة ، عن مستوى الشهور الثلاثة الأولى من عام 2013 البالغ 18.2 مليون دينار كويتي. وعند خصم نصيب الحصة غير المسيطرة، نجد أن البنك حقق صافي ربح لمساهمي البنك بلغ 17.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 15.6 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 1.5 مليون دينار كويتي، وتحقق هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات.

إذ ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية، ببلوغها نحو 61.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 56 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2013، وبنسبة 10.2 في المئة ، وجاء، معظمه، من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد، بنحو 6.6 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 18.8 في المئة ، وصولاً إلى 41.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 35 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2013. وارتفع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 2.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى 3.5 ملايين دينار كويتي، بعد أن كان عند نحو 917 ألف دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2013. بينما انخفض بند صافي الربح من العملات الأجنبية بحدود 79.3 في المئة أو ما يعادل نحو 5 ملايين دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.3 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 6.3 ملايين دينار كويتي، للفترة نفسها من العام الفائت.وفي جانب المصروفات التشغيلية، ارتفع إجمالي المصروفات «مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى» بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 1.4 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 5.4 في المئة عندما بلغت نحو 27.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 26.2 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام الفائت. وارتفعت قيمة إجمالي مخصصات بنحو 4.7 ملايين دينار كويتي أو بنحو 63.9 في المئة ، عندما بلغت نحو 12 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغت نحو 7.3 ملايين دينار كويتي، وبذلك، انخفض هامش صافي الربح، إلى نحو 26.3 في المئة ، مقارنة بنحو 29.7 في المئة ، خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

وتظهر البيانات المالية ارتفاع إجمالي موجودات البنك بنحو 252.2 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 3.5 في المئة ، لتبلغ نحو 7.407 مليارات دينار كويتي، مقابل نحو 7.155 مليارات دينار كويتي، في نهاية عام 2013. وهذا الارتفاع سيكون أكبر، لو تمت مقارنته بإجمالي الموجودات للربع الأول من عام 2013، إذ سيقارب 1.330 مليار دينار كويتي، أي بنمو نسبته 21.9 في المئة ، حين بلغ إجمالي الموجودات نحو 6.077 مليارات دينار كويتي.

وزاد حجم محفظة القروض والسلفيات بنسبة 1.3 في المئة ، إلى نحو 4.007 مليار دينار كويتي، «54.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، بعد أن كان في نهاية عام 2013، نحو 3.955 مليار دينار كويتي «55.3 في المئة من إجمالي الموجودات». ولو قارنا حجم هذه المحفظة بنظيره الذي كان عليه، في الفترة نفسها من العام الماضي، سنرى أنها قد حققت ارتفاعاً، قاربت نسبته 19.4 في المئة ، إذ كانت حينها نحو 3.356 مليار دينار كويتي «55.2 في المئة من إجمالي الموجودات».

■ صافي ربح بنك برقان عن الربع الأول بلغ نحو 18.6 مليون دينار بعد خصم الضرائب

وارتفع بند النقد والنقد المعادل ليصل ما قيمته 1.130 مليار دينار كويتي «وتمثل 15.3 في المئة من إجمالي الموجودات»، محققاً نسبة ارتفاع بحدود 12.5 في المئة ، أو ما قيمته 125.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بإجمالي قيمته في نهاية عام 2013، عندما كانت نحو 1.004 مليار دينار كويتي «وتساوي 14 في المئة من إجمالي الموجودات». وسجل ارتفاعاً، بلغت نسبته 33.8 في المئة أي ما قيمته 285.5 مليون دينار كويتي، عند المقارنة بحجمه، في مارس 2013، والبالغ 844.8 مليون دينار كويتي «وتعادل نحو 13.9 في المئة من إجمالي الموجودات». وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند نقد في الصندوق وحسابات جارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 115.7 مليون دينار كويتي وصولاً إلى 559 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 443.3 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2013.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك «من غير احتساب حقوق الملكية» قد سجلت ارتفاعاً، بلغت قيمته 248.3 مليون دينار كويتي، ونسبته 3.8 في المئة ، لتصل إلى نحو 6.783 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 6.535 مليارات دينار كويتي، في نهاية عام 2013. وهذا الارتفاع سيكون أكبر، لو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، إذ سيقارب 1.349 مليار دينار كويتي، أو بنمو نسبته 24.8 في المئة ، حين بلغ آنذاك نحو 5.434 مليار دينار كويتي.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن معظم مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» ليصل إلى نحو 14.4 في المئة ، مقابل 12.5 في المئة ، وارتفع، أيضاً، مؤشر العائد على رأسمال البنك الخاص بمساهمي البنك «ROC» ليصل إلى نحو 42.3 في المئة ، بعد إن كان عند 40.5 في المئة للفترة نفسها من عام 2013، بينما انخفض مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» ليصل إلى نحو 1 في المئة ، قياساً بنحو 1.2 في المئة . وارتفعت ربحية السهم «EPS» إلى نحو 11.2 فلساً، مقابل 10.1 فلساً في مارس 2013، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد «P/E» نحو 12.5 مرة مقارنة بنحو 13.4 مرة، للفترة نفسها من العام السابق. بينما بلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.5 مرة، مقارنة بنحو 1.3 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض كل من مؤشر القيمة المتداولة والكمية المتداولة وقيمة المؤشر العام، بينما ارتفع مؤشر عدد الصفقات. وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 490.4 نقطة وبانخفاض بلغ قدره 5.4 نقاط، أي ما يعادل 1.1 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو35.7 نقطة، أي ما يعادل 7.9 في المئة عن إقفال نهاية عام 2013.

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول في البورصة خلال الأسبوع الفائت